الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة دمشق- كلية العلوم السياسية

امتحان الدورة الفصلية الثانية للعام الدراسي 2023- 2024
سلم تصحيح أسئلة امتحان مقرر الاقتصاد الدولي
التعليم المفتوح- السنة الرابعة

أولاً- عرف المفاهيم التالية: /3 درجات لكل تعريف/

- **التنظيم الدولي:** هو ذلك الفرع من فروع العلوم الاجتماعية بصفة عامة، ومن علم العلاقات الدولية بصفة خاصة، يركز على دراسة الكيفية التي تنتقل بها العلاقات بين الدول من نطاق العلاقات غير المنظمة إلى نطاق العلاقات المنظمة، ويتناول بالتحليل دراسة المؤسسات التي تضبط وتراقب هذه العلاقة والأساليب والأدوات المستخدمة في تحقيق هذا الهدف.
- **الإغراق العارض:** هو الذي تتطلبه ظروف طارئة خاصة مثل الرغبة غي التخلص من فائض سلعة معينة آخر موسم من المواسم، فتلقى في الأسواق الخارجي بأسعار منخفضة.
- **المنظمة الاقتصادية الدولية:** هي هيئة تتفق إرادة مجموعة من الدول على إنشائها ككيان مستقل، لرعاية مصالح مشتركة دائمة بينها، وللعمل على تحقيق مجموعة من الغايات والأهداف ذات الطابع الاقتصادي، وتمنح تلك الدول هذه الهيئة- من أجل تحقيق تلك الأهداف الاقتصادية- بعض السلطات والصلاحيات والاختصاصات التي يتم تحديدها بدقة في الميثاق التي أنشأت بموجبه.
- **التكامل الاقتصادي:** مجموعة ترتيبات اقتصادية تتم بين دولتين أو أكثر لأسباب سياسية أو اقتصادية واجتماعية، وقد تكون في نطاق جغرافي واحد (تكتل إقليمي) أو متباعد (تكتل دولي)، يتم من خلالها إزالة العوائق أمام المعاملات التجارية، وانتقال عناصر الإنتاج بين هذه الدول، وتنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والمصرفية بين الدول الأعضاء سواء بخصوص العلاقات الداخلية للتكتل أو علاقاته مع العالم الخارجي وصولاً لتحقيق كيان اقتصادي موحد يهدف للحصول على معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وتحقيق التنمية للدول الأعضاء، وزيادة الرفاهية لشعوب تلك الدول.
- **برنامج شراء السندات الطارئ لمواجهة آثار الجائحة:** هو برنامج استثنائي اعتمده البنك المركزي الأوروبي في عام 2020، وسيقوم بموجبه بإعادة شراء ما يوازي 1850 مليار يورو (2.19 تريليون دولار) من ديون الدول والمنشآت في منطقة اليورو في الأسواق. وذلك في محاولة منه لدعم الاقتصاد الأوروبي في أعقاب أزمة فيروس كورونا.

ثانياً- اذكر أسماء التكتلات والتجمعات والاتفاقيات التالية: /درجة لكل تكتل/

الإيكواس: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
الإيكاس: الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.
UNASUR: اتحاد دول أمريكا الجنوبية
تفتا TFTA: الاتفاقية الثلاثية لمنطقة التجارة الحرة
الميركوسور: السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية

واذكر أبرز ما نتج عن القمم والاتفاقيات التالية بموجب الاتفاقيات التالية:

أوروبريتو: الميركوسور.
بانكوك: رابطة الآسيان (رابطة جنوب شرق آسيا).
كيغالي: منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
ماناغوا: السوق المشتركة لأمريكا الوسطى
أسونسيون: الميركوسور.

ثالثاً- أجب عن <u>ثلاثة فقط</u> من الأسئلة التالية: /25 درجة لكل سؤال/

1. بعد عقود من مبادئ حرية التجارة والعولمة والتكامل الإقليمي عبر الحدود، عادت النزعة الحمائية للظهور بصورة جديدة في الربع الأخير من القرن العشرين وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، **<u>والمطلوب</u>**:

أ. <u>عرف الحمائية الجديدة، وما هي الدوافع والأسباب التي أدت إلى اتباع هذه السياسات في الربع الأخير من القرن العشرين؟ /10 درجات/</u>

"الحمائية التجارية الجديدة"، تعني "كل السلوكيات الحكومية الهادفة إلى تدعيم مراكز المخرجات الوطنية في الأسواق المحلية والدولية متجاوزة بذلك كل أشكال الدعم والحماية الكلاسيكية كالقيود الفنية والكمية ممثلة في أشكال عدة أهمها (برامج الدعم والإنقاذ الحكومي للشركات الوطنية، معاملات تمييزية بمختلف أشكالها)، والمعايير البيئية، والتأثير على القيم الخارجية للعملات الوطنية"، والتي استهدفت، بشكل أساس، الحد من دخول منتجات الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة. **/درجتان/**

الدوافع والأسباب التي أدت إلى اتباع سياسات حمائية جديدة بالآتي:

1. **تواتر الأزمات في الاقتصاديات الرأسمالية:** أصبحت الأزمات المالية والتقلبات الدورية السمة المميزة للنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، لاسيما وإن أغلب هذه الأزمات انطلقت من قلب النظام الرأسمالي، فقد شهد هذا النظام خلال فترة نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين ظهور العديد من الأزمات على مستوى الاقتصاد الدولي كأزمة النقد الدولي وأزمة النفط والفوائض المالية، وتسارعت وتيرة الأزمات مع تزايد حركة رأس المال والتحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات وتزايد خطى العولمة. وقد دفعت هذه الأزمات الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة إلى إعادة إحياء التفكير وبشكل جدي بضرورة تطوير أساليب جديدة للحماية تكفل لها حد أدنى من الهيمنة في خضم الصراع والتنافس الذي شهدته السوق التجارية الدولية آنذاك. **/3 درجات/**
2. **الاضطرابات والمشكلات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية:** عانى الاقتصاد الأمريكي في سبعينيات القرن العشرين من مجموعة من المشكلات والاضطرابات الاقتصادية تمثلت في ارتفاع معدل التضخم والبطالة والعجز الكبير في ميزان المدفوعات بالولايات المتحدة الأمريكية، دفع باتجاه زيادة الضغوط الحمائية وضرورة استخدام أدوات الحمائية الجديدة لمعالجة أوضاع الاقتصاد الأمريكي. **/درجتان/**
3. **الاختلالات التجارية في النظام الاقتصادي العالمي:** أدت الاختلالات التجارية في النظام الاقتصادي العالمي إلى زيادة التوتر في العلاقات الثنائية بين الدول، وقد تمثلت هذه الاختلالات في بروز قوى اقتصادية تنافسية من الدول وخاصة في آسيا (اليابان، الصين، الهند) والنمور الآسيوية (كوريا الجنوبية، هونج كونج، تايوان وسنغافورة، تايلند، ماليزيا، أندونيسيا، الفلبين)، وهو ما أدى إلى غزو السلع الآسيوية لأسواق الدول الصناعية المتقدمة وبأسعار منافسة بسبب ما يتوافر لديها من الأيدي العاملة الرخيصة، وأصبحت هذه الدول تنافس منتجات الدول الصناعية في عقر دارها. وهو ما يتناقض مع توجهات الدول الصناعية المتقدمة بضرورة الإبقاء على الدول النامية تحت ضغوط مستمرة لبقاء أسواقها مفتوحة أمام صادرات الدول المتقدمة. **/3 درجات/**

ب. <u>تحدث- باختصار- عن صور الحماية التجارية التي مارستها الدول المتقدمة والنامية خوفاً من تفاقم الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية.</u> **/15 درجة، 3 درجات لكل تعداد/**

1. زيادة القيود التجارية:

تمثلت القيود التجارية خلال الأزمة بزيادة التعريفات الجمركية، وإدخال بعض الحواجز غير الجمركية الجديدة، منها: حوافز المحتوى المحلي والتفضيلات الوطنية، لاسيما على مستوى الأسواق الصاعدة الأعضاء في مجموعة العشرين.

ومن التدابير الأخرى تشديد اللوائح المتعلقة بالمعايير الفنية ومعايير السلامة الغذائية على الواردات، وبدأت العديد من الدول في فرض معايير جديدة أو صارمة للمنتجات.

2. حزم الإنقاذ والإعانات المالية

شكلت عمليات الإنقاذ والإعانات الحكومية الإجراء الأكثر شيوعاً للتمييز ضد المصالح التجارية للدول الأخرى. وأقبلت العديد من الدول النامية والصناعية على حد سواء، استجابة لمواجهة تبعات الأزمة المالية العالمية، بتوجيه مساعدات حكومية متزايدة إلى عدد من قطاعات الخدمات والصناعات التحويلية لإنقاذ صناعاتها المتعثرة نتيجة للأزمة. كما عملت في حالات كثيرة على إنقاذ الشركات المتعثرة وضخ مبالغ نقدية في النظام المالي وحيازة الشركات الكبيرة التي تواجه مشاكل مالية.

وإلى جانب القطاع المصرفي، كان قطاع صناعة السيارات أكثر القطاعات استفادة من الإعانات الحكومية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

3. خطط التحفيز للاقتصاديات الوطنية

دفعت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 العديد من الحكومات إلى وضع سياسات موازنة محفزة أكثر تركيزاً على المستوى الوطني، حيث شاركت الحكومات في عمليات الإنقاذ المالي وبدأت برامج التحفيز المالي، وبذلك فقد تحولت هذه الحكومات من سياساتها الليبرالية إلى سياسات تدخلية، فأدخلوا تدابير حمائية، لتوفير العلاج فقط لصناعاتهم الوطنية، وكجزء من إجراءات التحفيز الاقتصادي، أدخل عدد من البلدان إعانات لتشجيع المستهلكين على شراء منتجات محددة منتجة محلياً.

4. تخفيض سعر العملات الوطنية (حرب العملات):

مست الإجراءات الحمائية التي تم اتخاذها القواعد نظم الصرف الدولية التي بنيت منذ عام 1971، وولدت ردود أفعال سلبية من خلال التأثير على قيم العملات الوطنية باتجاه الانخفاض لزيادة المكاسب الناجمة عن التجارة الدولية، وذلك من خلال مضاعفة تنافسية منتجاتها الوطنية ضمن ما يعرف بـ" حرب أو صراع العملات".

5. القيود المفروضة على العمالة المهاجرة:

أصبحت حماية أسواق العمل المحلية ظاهرة عامة واسعة الانتشار وصارت النقابات العمالية في العديد من الدول، تطالب بفرض القيود على استخدام العمالة الأجنبية، وبما أن القوة العاملة تمثل أحد عناصر التجارة الدولية بمفهومها الواسع.

2. تعد المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية (منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي) من أهم الفاعلين في النظام الاقتصادي الدولي، والتي تهدف إلى وضع إطار للتعاون الاقتصادي الدولي، **والمطلوب:**

أ. ما هي الخصائص المشتركة للمنظمات الدولية؟ **/5 درجات- درجة لكل تعداد/**

- عضوية المنظمة تقوم على مبدأ المشاركة الاختيارية.
- الصلاحيات التي تمنح لأجهزة هذه المنظمات في إطار الحدود التي تسمح به الدول الأعضاء.
- لابد من توافر هيكل مؤسسي ملائم مع الغايات والأهداف التي تسعى لها المنظمة.
- العمل بين الدول داخل المنظمات يكون على أساس التوزيع المتوازن والعادل للحقوق والواجبات.
- لابد من تواجد إطار إجرائي واضح ومحدد يدير العلاقات بين الدول الأعضاء.

ب. عدد أهداف صندوق النقد الدولي كما حددتها المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة للصندوق. **/6 درجات- درجة لكل تعداد/**

1. تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي.
2. العمل على تحقيق ثبات أسعار الصرف، وتجنب المنافسة في تخفيض أسعار الصرف.

3. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف؛ والعمل على التخلص من قيود الصرف التي تعترض نماء التجارة الدولية.
4. تشجيع التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية.
5. العمل على تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات للدول الأعضاء والتقليل من حدته.
6. إتاحة الموارد (بضمانات كافية) للبلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات تتعلق بميزان المدفوعات.

ت. اعتبرت "إدارة ترامب" بأن الاتفاق الذي أنشئت على أساسه منظمة التجارة العالمية هو "أسوأ اتفاق تجاري تم التوصل إليه على الإطلاق"، ويعزى ذلك إلى مجموعة من الأسباب، وفق الرؤية الأمريكية، ما هي هذه الأسباب؟ **/14 درجة/ يكتفى بـ 7 أسباب، لكل سبب درجتان/**

1. احتجّت الولايات المتحدة الأمريكية على أن الصين تجني فوائد ومزايا غير عادلة من خلال عضويتها في منظمة التجارة العالمية، وأنها حققت مكاسب كبيرة على حساب الوظائف والصناعات في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب المنافسة الناجمة عن ضآلة أجور اليد العاملة الصينية.
2. ترى الولايات المتحدة الأمريكية بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية المطبقة على جميع البلدان النامية، التي تم تصورها في الستينيات من القرن العشرين، لم تعد مقبولة وخاصة وأن منظمة التجارة العالمية لا تحدد معايير تسمح بالتمييز بين البلدان النامية. وفي هذا الإطار، تتهم الولايات المتحدة الصين بأنها تستفيد بصورة غير عادلة من قدرتها على تحقيق مكاسب وامتيازات خاصة داخل منظمة التجارة العالمية بوصفها دولة نامية، مع أنها تفاخر بكونها صاحبة ثاني أضخم اقتصاد في العالم.
3. تتذمر الولايات المتحدة بشأن إساءة استغلال الدعم الحكومي الذي تقدمه الحكومة الصينية للشركات الموجودة في الصين، وهذا الدعم أعطى تلك الشركات ميزة تنافسية غير عادلة. كما تتذمر من فشل منظمة التجارة العالمية في التعامل مع كل هذه الممارسات الخاطئة.
4. ترى الولايات المتحدة الأمريكية بأن آلية اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء والمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية قد أعاق بدء المناقشات المتعلقة بالنظر في قواعد جديدة لمجالات السياسة التجارية مثل التجارة في الخدمات والمنتجات الرقمية...
5. جادلت الولايات المتحدة الأمريكية بأن "ترامب" قد زاد التعريفات بموجب أحكام الأمن القومي من القسم 232 من قانون التجارة الأمريكي لعام 1962، وبالتالي فإن الإجراءات التي اتخذها مشروعة بالكامل ومبررة بالكامل من منظور القانون الأمريكي وقواعد التجارة الدولية، حيث تنص المادة 21 من اتفاقية "الغات"، على أن "يحتفظ كل عضو في منظمة التجارة العالمية بصلاحية تحديد الأمور التي يعتبرها ضرورية لحماية مصالحه الأمنية الأساسية". وبالتالي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مثل هذه القضايا مسائل سياسية لا يمكن مراجعتها في إطار آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية.
6. إن عدم قدرة أعضاء منظمة التجارة العالمية على الاتفاق على ضوابط جديدة لأدوات السياسة التجارية التي تؤثر على المنافسة في الأسواق، مثل أنشطة الشركات المملوكة أو الخاضعة لسيطرة الدولة والسياسات الصناعية، شكلت من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية، السبب الأساسي للحرب التجارية مع الصين، حيث ترى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، بأن منظمة التجارة العالمية غير قادرة على معالجة موضوع الإعانات الصينية المقدمة للشركات المملوكة للدولة.
7. عدم فعالية منظمة التجارة العالمية في الوفاء بوظائفها الأساسية في التفاوض والشفافية وحل النزاعات، إذ يتمثل الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية في توفير منبر للدول للاتفاق على قواعد للسياسات المتعلقة بالتجارة ودعم تنفيذها. ولكن هذا لم يحدث، فمنذ جولة أوروغواي لم يتم اختتام جولة تجارية جديدة متعددة الأطراف بنجاح. وقد أدى هذا الفشل إلى توجه تركيز السياسات التجارية

للعديد من اللاعبين التجاريين الرئيسيين، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، بعد عام 2008، نحو التفاوض على الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية مع البلدان الشريكة ذات التفكير المماثل.

8. يرى "ترامب" أن القواعد التي تحكم منظمة التجارة العالمية تقوم على فكرة أن الدول تطبق مبادئ اقتصاد السوق، في حين أن" العديد من كبار اللاعبين" يتجاهلونها، ويخفون تجاوزاتهم لقواعد التبادل الحر خلف أنظمة لا تلتزم بقدر كاف من الشفافية.
9. عدم رضا الولايات المتحدة الأمريكية عن نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، سواء فيما يخص عمل هيئة الاستئناف أو عمل محكمة الاستئناف من الدرجة الثانية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، حيث يعتقد "ترامب" بأن منظمة التجارة العالمية تعامل بلاده بطريقة تمييزية وغير عادلة، وبأنها عادة ما تصدر قرارات ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

3. <u>تحدث عن دور الكوميسا في التجارة الأفريقية</u>

تتمتع دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) بمزايا نسبية تشكل إلى حد كبير عوامل إيجابية في إقامة تكتل اقتصادي سياسي إقليمي قوي في مواجهة التكتلات الأخرى، وهو يمثل أكبر تجمع اقتصادي أفريقي. ولكن على الرغم من ذلك، فإن لتجمع الكوميسا درجة منخفضة في مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي لعام 2019، إذ أن 10٪ فقط من إجمالي صادرات الكوميسا تبقى ضمن المجموعة نفسها، في حين اتجهت معظم صادراتها في عام 2019 إلى البلدان غير الأفريقية، وهو ما يعزى إلى: **/16 درجة، درجتان لكل تعداد/**

1. ترتكز صادرات دول الكوميسا على المواد الخام الاستخراجية أو الزراعية والتي تصدرها في صورة أولية، ويرجع ذلك لعدم قدرة دول الكوميسا على تصنيع هذه المواد نتيجة لضعف جهازها الإنتاجي. بالمقابل، تتركز واردات الكوميسا على السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية، ويمثل ذلك أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي في غير صالحها.
2. لا تزال الدول الأعضاء في الكوميسا تنتج وتصدر المواد الخام الأولية التي تحد من إمكانات التنمية الاقتصادية، حيث يؤثر أي تطور سلبي في العالم المتقدم على تجارة المنطقة والأداء الاقتصادي، نتيجة للتقلبات في أسعار المواد الأولية وانخفاض الطلب الغربي على هذه المواد.
3. وجود فجوات بين دول التجمع من حيث: عدد السكان، المساحة، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والواردات السلعية.
4. ارتفاع نسب المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي واعتماد دول التجمع على المعونات الدولية.
5. إن التجمع يضم دولاً حبيسة مما يزيد صعوبة التبادل التجاري.
6. تفتقر معظم دول التجمع لإنتاج البترول الذي يقتصر تصديره على ليبيا وأنغولا والسودان، وكميات قليلة من مصر والكونغو الديمقراطية، بينما تعد باقي الدول مستوردة للنفط.
7. إن منطقة الكوميسا تعاني من خلافات سياسية حادة ووجود صراعات على الحدود بين الدول الأعضاء، مع غياب وجود آلية لفض المنازعات بين دول الكوميسا على غرار تجمعات السادك والأيكواس والاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل عقبات النقل وندرة موارد الصرف الأجنبي وقصور الدعاية والإعلان وغياب الدراسات الاقتصادية والتسويقية داخل دول منطقة الكوميسا.
8. إصرار دول الغرب على الاحتفاظ بتلك الأسواق كثيفة السكان، وضعيفة المستوى التكنولوجي والغنية بالموارد الطبيعية التي تعد مورداً للبترول، والمعادن، والمواد الأولية الزراعية للدول الغربية. ويمثل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لهذا التجمع.

وعلى الرغم من هذه التحديات إلا أن تجمع الكوميسا يعد أحد أهم نماذج التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية، فعلى الرغم من أنها اختارت منهج التكامل الاقتصادي السوقي لإقامة تجمعها الاقتصادي، إلا أن هذا التكتل قد تميز باختيار أسلوب جدي وجذري في مجال تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، وذلك من خلال فرض نسب متعاقبة على تخفيض الرسوم الجمركية على هيكل التعريفة الجمركية دون النظر إلى

تفصـيلات القوائم السـلعية، وبالتالي أغلق الباب أمام طلبات الاسـتثناءات من التخفيضـات الجمركية التي عادة ما تشـاهد في حركة التكامل الاقتصـادي بين الدول النامية، وهذه النقطة خطوة مغرقة في الإيجابية، وهي في غاية الأهمية، لتعزيز آليات تحرير التجارة الخارجية الإقليمية أو البينية. /**4 درجات**/

إضافة إلى ذلك، تعد منطقة الكوميسا سوقاً واسعة لاستقبال منتجات الدول الأعضاء الواقعة في شرق وجنوب أفريقيا، كما تعد الكوميسا منطقة جاذبة للاستثمارات الأجنبية من دول مثل تركيا، والصين، واليابان، ودول جنوب وشرق آسيا الأخرى. /**درجتان**/

واصلت الكوميسا، منذ إنشائها الاضطلاع بدورها كقوة دافعة لجهود التكامل في القارة الأفريقية. وقد قُطعت أشواط كبيرة في مجموعة واسعة من البرامج بما في ذلك تحرير وتيسير التجارة، وإدارة الجمارك، وتيسير النقل، وتمويل التجارة والمشروعات، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتنمية المؤسسية، والتعاون الفني وبناء القدرات. كما تم إحراز تقدم ملحوظ في مجال تنسيق السياسات والتعاون في القطاعات الإنتاجية. وفي سبيل ضمان استمرار الدور المهم وترسيخ مكانة الكوميسا ككيان موجّه نحو التنمية وملائم للغرض الذي أُنشئت من أجله، فإن برامج الكوميسا تسترشد بخطة استراتيجية متوسطة المدى مدتها خمس سنوات تمت مواءمتها مع الأطر القارية والعالمية مثل أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 ، وأجندة الأمم المتحدة لعام 2030 بشأن أهداف التنمية المستدامة. /**3 درجات**/

4. انتشرت ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وتركزت- في البداية- داخل القارة الواحدة، حيث ظهرت العديد من التكتلات والتجمعات الإقليمي في كل من آسيا وأفريقيا وأوروبا، والمطلوب:

أ. ما هي الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في المرحلة الثالثة من مراحل التكامل الاقتصادي الرأسي، والتي امتدت خلال الفترة 1985- 1992، وذلك بهدف بناء السوق الأوروبية الموحدة؟ /**14 درجات- درجتان لكل إجراء**/

1. إصدار التشريعات اللازمة لاستكمال مراحل السوق الأوروبية الموحدة.
2. الوثيقة الأوروبية الموحدة أو المشتركة، والتي تضمنت إجراءات العمل من أجل إقامة سوق داخلية بطريقة تدريجية.
3. العمل على إزالة العقبات التجارية تجاه الدول غير الأعضاء، وعدم فرض قيود جمركية وغير جمركية جديدة على التبادل التجاري مع تلك الدول.
4. إنشاء نظام قانوني موحد بدلاً من القوانين الوطنية المنظمة للإدارة في عدة مجالات تتعلق بالبنوك والتأمين والمواصلات والمقاييس والهجرة، وعرف بالقانون الأوروبي الموحد.
5. خلق إطار جديد لشهادة منشأ أوروبية واحدة عوضاً عن شهادات المنشأ العديدة التي كانت متواجدة، وذلك بعد تحويل الحدود بين الجماعة الأوروبية إلى حدود دولية موحدة.
6. التوصل إلى موقف موحد في الجولة الأخيرة للغات (جولة الأوروغواي) حول السياسة الزراعية المشتركة بالإضافة إلى موقف موحد بالنسبة لقضايا تحرير التجارة في الخدمات.
7. الاتفاق على شكل التوسع الأفقي للجماعة الاقتصادية الأوروبية في المستقبل في ضوء الطلبات التي تقدمت بها بعض الدول الأوروبية الأخرى للانضمام للجماعة.

ب. على الرغم من تبسيط هياكل التعريفات في أفريقيا وتراجع مستوياتها خلال الفترة (2005- 2014) إلا أن هناك عدة ملاحظات تأخذ على موضوع التعريفات الجمركية الأفريقية.. ما هي هذه الملاحظات؟ / **5 درجات**/

- لا تزال هناك تفاوتات واسعة في التعريفات الجمركية بين البلدان الأفريقية. /**درجة**/
- متوسط مستويات الرسوم الجمركية لا تزال أعلى من تلك الموجودة في أجزاء أخرى من العالم. /**درجة**/
- اقتصر تحرير التجارة البينية على إزالة الرسوم الجمركية بدون القيود الأخرى الأمر الذي حد من توسع التبادل البيني. /**درجة**/

- لجأت بعض الدول إلى التحايل على تخفيض الرسوم بالالتجاء إلى عوائق مصطنعة، تشمل فرض تعقيدات إدارية على إجراءات مرور البضائع عبر الحدود، وتفسير قواعد المنشأ، وعلى الرغم من أن بعض هذه التدابير الوقائية الوطنية تحمي بشكل شرعي المصالح الوطنية للصحة والسلامة، فإن العديد منها يؤدي بلا داع إلى تقييد وزيادة الوقت والتكلفة في التجارة. /**درجتان**/

ت. من خلال دراستك لرابطة الآسيان.. ما هي- برأيك- أبرز مميزات الآسيان عن غيرها من التكتلات والتجمعات الإقليمية؟ /**6 درجات**/

1. جاءت أهداف ومبادئ الرابطة معبرة عن هذا الاندماج بين الجانب السياسي والجانب الاقتصادي، فعلى مستوى الأهداف ركزت على أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين دول الرابطة. أما على مستوى المبادئ فقد أبرزت أهمية انتشار السلام والاستقرار في المنطقة
2. الاعتماد على منهج الإقليمية المنفتحة؛ أي فتح مجالات للتعاون والشراكة مع دول غير الدول الأعضاء من أجل إقامة مناطق تجارة حرة مع هذه الأخيرة.
3. المبادرات التي اتخذتها الرابطة في الجانب الاقتصادي

مع التمنيات بالتوفيق والنجاح

مدرس المقرر: د. عهد قطريب